الأوضاع الاقتصادية في السودان وتشاد وأثرها في العلاقات بين البلدين (1960-1985م)

Economic Conditions in Sudan and Chad and Their Impact on Bilateral Relations (1960–1985)

سالم رشود معروف المجمعي

Salem Rashoud Marouf Al-Majmaei

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

University of Samarra / College of Education for Human Sciences / Department of History

07807232718

أ.د. هادي جبار حسون المعموري

Prof. Dr. Hadi Jabbar Hassoun Al-Maamouri

جامعة سامراء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

University of Samarra / College of Education for Human Sciences / Department of History

الكلمات المفتاحية: الأوضاع الاقتصادية، السودان، تشاد، العلاقات الثنائية، تحديات التنمية

Keywords: Economic Conditions, Sudan, Chad, Bilateral Relations, Development Challenges.

الملخص

تناولت الدراسة الأوضاع الاقتصادية في كلٍ من السودان وتشاد خلال المدة (1960–1985م) وأثرها في طبيعة العلاقات بين البلدين. بينت أن كلا البلدين ينتمي إلى الدول النامية ذات البنى الاقتصادية الهشة التي تعتمد بصورة رئيسة على الزراعة والرعي، مع ضعف في القطاع الصناعي والتكنولوجي. يمتلك السودان موارد طبيعية وزراعية واسعة، إذ يعتمد اقتصاده على الزراعة والثروة الحيوانية، ويُعد القطن من أهم صادراته، إلى جانب توفر الثروات المعدنية والنفطية. إلا أن ضعف البنية التحتية والحروب الداخلية والتقلبات المناخية أسهمت في إعاقة التنمية الاقتصادية، أما تشاد، فهي دولة حبيسة تعاني من ضعف اقتصادي كبير نتيجة اعتمادها على الزراعة التقليدية والرعي، إضافة إلى تأثرها بالجفاف والحروب الأهلية والاعتماد على المساعدات الخارجية، مع هيمنة القطن على صادراتها. كما أدى الارتباط الاقتصادي بفرنسا إلى استمرار التبعية الاقتصادية، انعكست هذه الأوضاع على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ تميزت بالتذبذب والضعف رغم وجود روابط جغرافية وبشرية قوية، خاصة في المناطق الحدودية مثل دارفور ووداي. وقد شهدت العلاقات بعض محاولات التنظيم والتطوير، لكنها تأثرت سلباً بالاضطرابات الأمنية وإغلاق الحدود وانتشار التهريب. وبذلك يتضح أن العوامل الاقتصادية، إلى جانب السياسية والأمنية، لعبت دوراً حاسماً في تحديد طبيعة العلاقات بين السودان وتشاد خلال مدة الدراسة.

Abstract

This study examines the economic conditions in both Sudan and Chad during the period (1960–1985) and their impact on the nature of relations between the two countries. It demonstrates that both countries belong to the group of developing nations characterized by fragile economic structures, primarily dependent on agriculture and pastoralism, with a weak industrial and technological sector. Sudan possesses vast natural and agricultural resources, with its economy largely based on agriculture and livestock, and cotton representing one of its most important exports, in addition to the availability of mineral and oil resources. However, weak infrastructure, internal conflicts, and climatic fluctuations have hindered its economic development. Chad, on the other hand, is a landlocked country that suffers from significant economic weakness due to its reliance on traditional agriculture and pastoralism, as well as the effects of drought, civil wars, and dependence on foreign aid. Cotton also dominates its exports. Moreover, economic ties with France have contributed to the economic dependency. These conditions have been reflected in the economic relations between the two countries, which have been

characterized by fluctuation and weakness despite the existence of strong geographical and human links, particularly in border regions such as Darfur and Wadai. Although there were attempts to organize and develop these relations, they were negatively affected by security disturbances, border closures, and the spread of smuggling. It is thus evident that economic factors, alongside political and security considerations, played a decisive role in shaping the nature of relations between Sudan and Chad during the study period.

المقدمة

تمثل تشاد بالنسبة للسودان عمقاً حضارياً وثقافياً وأمنياً وإنسانياً في العمق الإفريقي نحو الغرب ، وذلك لأن امتداد الحضارة العربية الإسلامية قديماً ارتكز على التواصل الإنساني الذي بدوره ارتكز على العامل الاقتصادي ، وتمثل بصفة أساسية في القطاعين الرعوي والتجاري للقبائل المشتركة وعلى التواصل الثقافي الذي تمثل في نقل الثقافة العربية الإسلامية بواسطة العلماء والملوك والسلاطين (أغا، 1965، 63)، لذلك تربط البلدين مصالح اقتصادية مشتركة منذ القدم، إذ كانت القوافل التجارية تجوب تلك البقاع مع مملكة وداي التشادية إلى سلطنة الفور ودار مساليت، وفي مدة الحكومات الوطنية استمرت العلاقات الاقتصادية التلقائية بين البلدين، واستمر تبادل السلع عبر الحدود بصورة عشوائية دون الألتزام بالقيود الجمركية والضريبة، بالنسبة للسودان فإن تمتين علاقاته التجارية مع تشاد سيكون نقطة جوهرية في علاقاته التجارية ولاسيما وأن تشاد دولة مغلقة ويعتبر السودان معراً لصادراتها ووارداتها للعالم، إذ يعتبر ميناء بورتسودان من أقرب الموانئ لتشاد (أحمد، 2021، 101).

أدت المحددات الاقتصادية والاجتماعية دورها الفعال والبارز في تشكيل العلاقات بين دولة السودان ودولة تشاد خلال المدة بين عامي (1960–1985م) ، فالمناطق الحدودية بين البلدين ولاسيما إقليم دارفور الجانب السوداني وإقليم وداي في الجانب التشادية ظلت على الدوام تشكل مناطق مشتركة لحركة التجارة والرعي والتنقل البشري قبل نشوء الدول الحديثة التي رسمت حدودها من قبل الاستعمار الاوربي المتمثل بالاستعمار الفرنسي في تشاد والاستعمار البريطاني في السودان والتي أفضت إلى رسم خارطة حدود للدول الافريقية بشكل عام ودولتي السودان وتشاد بشكل خاص (J.A., 1982, pp. 143).

وأن طبيعة الحدود الطويلة الممتدة بين دولتي السودان وتشاد والخالية من أي موانع طبيعية ووجود العديد من العوامل الثقافية والدينية واللغوية المشتركة ، فضلاً عن وجود جالية تشادية كبيرة في السودان نتيجة للتداخل السكاني كانت سبباً في انطلاق العديد من حركات التمرد وجماعات المعارضة التشادية كما أسلفنا سابقاً ، كما أوجدت هذه العوامل والثوابت المسار لعلاقات تأرجحت مابين الود والند تبعاً لتطورات النظم السياسية في البلدين التي كان لها تأثر كبير على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سلمان، 2012، 22).

المبحث الأول

الاوضاع الاقتصادية في السودان وتشاد وأثرها في العلاقات بين البلدين

تعد القوة الاقتصادية أهم أدوات السياسة الخارجية لأي دولة ولاسيما اذا ما اقترنت بالقوة العسكرية، فهي التي تمكن الدولة من التأثير في المحيط الإقليمي ومن ثم الدولي وبالتالي الاسهام في وضع القرار أو التأثير عليه(عبدالله، 1976، 107)، ولما كانت الدول الافريقية دول حديثة الاستقلال جعلها هذا الأمر غير مستقرة على منهاج محدد للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، إذ ما زالت الغالبية العظمى منها مترددة منذ بداية الاستقلال وحتى الآن مابين هذا النظام أو ذاك ، ومن ناحية أخرى أن أكتناز باطن الارض الافريقية لمجموعة هامة وضخمة من المعادن الاستراتيجية وتمتعها بالكثير من المواد الخام ومصادر الطاقة جعلها محط أنظار الدول الاستعمارية الطامعة (حماد، 1977، 37).

وعندما بدأت الدول الافريقية المستقلة مطلع ستينات القرن العشرين تخطو أولى خطواتها في عملية إعادة تحديد ملامحها وابنيتها الاقتصادية والاجتماعية اقتضت ظروفها أن تبدأ مباشرة بالكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي ومحاولة تجاوز مصيدة التخلف التي حاك خيوطها الاستعمار ، لكن هذا الأمر يخالف الواقع لأن الكفاح من اجل التحرر الاقتصادي والتقدم الاجتماعي يحمل طابعاً معقداً ومتناقضاً للغاية ، كونه يمس بشكل مباشر مصالح جميع الطبقات والفئات الاجتماعية (حماد، 1977، 39)، فالبلدين السودان وتشاد بحكم درجة تكوينهما السياسي والاقتصادي والاجتماعي ينتميان إلى منظومة الدول النامية والتي تتميز بهشاشة البنيات الاقتصادية وسيطرة القطاع الزراعي والرعوي وضعف الخبرات التكنولجية وتدني مستوى دخل الفرد وضعف الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم وارتفاع معدلات البطالة وتفشي الأمية (عبدالسلام، 1997، 223).

وبالرغم من تتمتع دولتي السودان وتشاد بامكانيات اقتصادية كبيرة ومختلفة كفيلة بجعل هاتين الدولتين دولاً متقدمة ، غير ضعف وسائل الانتاج فيهما وتخلفهما عن الدول الحديثة التي تتبع التكنولوجيا في الكثير من المرافق الانتاجية فضلاً عن اطماع الدول الاستعمارية فيهما والاصراعات الداخلية أسهمت في مراحل مختلفة في الحد من رغبتهما منتحقيق الاكتفاء الذاتي والتطلع إلى الخارج وبناء علاقات اقتصادية بناءة بين البلدين ، لذلك وجد أنه من الضروري التطرق إلى مقومات ومقدرات البلدين الاقتصادية لفهم دورها في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفق الآتي:

أولاً: مقومات الحياة الاقتصادية لدولة السودان

يعتمد الاقتصاد السوداني بدرجة كبيرة على كل من الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ، إذ توفر هذه الموارد سبل العيش لنحو 80% من سكانه ، وتسهم بنحو 32% من دخله القومي وبكل مدخلات القطاع الصناعي تقريباً ، وتتكون عناصر هذا الاقتصاد من الزراعة بنسبة 62% لكلا الزراعتين المروية والمطرية ، ووالانتاج الحيواني بنسبة 32% ، ومنتجات المصائد والغابات بنسبة 6% (عبدالعال، 1995، 248)، ويسبق إقليم دارفور بقية إقاليم السودان بكونه إقليماً ملائماً للكثير من القبائل بخصائصه المناخية المميزة الذي يساعد اغلب السكان على ممارسة النشاط الرعوي والزراعة ، إذ يشكل النشاط الرعوي بحوالي 26% من جملة الماشية بالسودان وبدوره يكسب ذلك دوراً مهماً في صادرات السودان (فقير، 2014، 3-4).

يذكر أن معظم المراكز الحضرية والقرى الكبيرة في دارفور أصبحت مرتكز لقبائل متعددة ومتنوعة بسبب توفر الخدمات المهمة فيها كالتعليم والصحة وفرص العمل ، وقد أفضى التركيز الرأسمالي والتجاري والمؤسسات المالية في هذه المدن والذي تهيمن على الحركة التجارية والنشاط الاقتصادي بشكل عام أن تكون هذه المدن مناطق لجذب سكان الريف ، وتتفاوت هذه المدن في أنشطتها الاقتصادية ، كما نجد أن أهم فئة ذات تأثير كبير في النشاط الاقتصادي هم فئة الجلابة الذين انتشر نشاطهم ونفوذهم حتى في الريف بعد دخولهم في مجلالات الزراعة والرعي ، يذكر أن الغالبية العظمى من سكان دارفور يعتمد على الاقتصاد المزدوج الذي يجمع بين الزراعة والرعي ، وأن حركة السكان شمالاً وجنوباً أشبه ماتكون موسمية حسب الظروف المناخية تتبعاً لنشاطهم الاقتصادي (دهب، 2008، 39).

وحتى السنوات الاولى من عقد السبعين للقرن العشرين الميلادي كان نحو 80% من سكان السودان يعيشون في مناطق ريفية كمزارعيين ورعاة ، نصفهم تقريباً كان يمارس حياة مرتحلة غير مستقرة ، ويمتلك السودان من الثروة الحيوانية بنحو (22) مليون من رأس من البقر ، و(19) مليون رأس من الأغنام ، و(15) مليون رأس من الماعز ، وكانت المساحة الصالحة للزراعة في السودان تقدر بنحو (279) مليون فدان ، وهي بذلك تمثل بنحو 44% من المساحة الكلية للدولة ، وتتركز امكانيات الاراضي الزراعية بمنطقة السهل الرسوبي الأوسط وتقدر بنحو (113) مليون فدان فقط ، ولكن رغم المميزات المالية والنباتية للسودان إلا أن مناخه يعرضه لمخاطر مختلفة طبيعية أو بشرية أو مشتركة بسبب أختلاف انماطه المناخية وهو مايؤثر بشكل كبير على مهنة الزراعة والنشاطات الرعوية ..... إلخ (عبدالعال، 1995، 248).

1 – الزراعة

تعد الزراعة من أهم الموارد الاقتصادية في السودان ، إذ تشكل مساحاتها الواسعة والصالحة للزراعة والتي تقدر ب(200) مليون فدان تقريباً المصدر الاقتصادي والحيوي الأساس للسودان (الشليق، 2024، 94؛ الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 88)، وهذه النسبة الكبيرة جعلها تحل ما يعادل 45% من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي ، غير أن ضعف امكانياتها جعل المستثمر منها فقط 18% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (الشليق، 2024، 94)، ومعظم هذه المساحة تستعمل في زراعة لا تتجاوز حدود الاكتفاء الذاتي ، وتشير ان التقديرات أن السودان يستطيع ان ينتج خمسي حاجات العالم العربي من الغذاء ، وهو ما جعل هدف الحكومة السودانية تبحث في تطوير خطط التنمية منذ شباط 1976م على اساس ان تستمر لمدة 25 سنة (كولينز، د.ت، 68).

وتشتمل الزراعة في السودان على انتاج الحبوب الزيتية والفول السوداني والسمسم والحبوب الغذائية كالقمح والذرة والأرز والحبوب والبن والبنجر والبصل والموز والمانجو وقصب السكر ومحاصيل الخضراوات(فقير، 2014، 3–4؛ الشليق، 2024، 94؛ الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 88)، فضلاً عن الفواكه المتمثلة بالبرتقال والمانجو والموز والتفاح الذي ينتج بكميات كبيرة في منطقتي (زالنجى والجنينة) ، وايضاً التبغ الذي يتوفر بكميات كبيرة في (شقراء)، وإلى جانب ذلك توجد الكثير من الاشجار المثمرة وغير المثمرة مثل (النخيل ، البندق ، والنبق ، والتبلدي ، والهشاب والسنط ، والطلح ، والعشر، والهجليج ، وبعض الاعشاب الطبية المتنوعة ، وتعتمد المزارع على مياه الامطار والانهار والسرافات (فقير، 2014، 3–4).

وتسهم الزراعة على أختلاف أنواعها ولاسيما محصول القطن الذي يشكل حوالي 80% من مجموع صادرات البلد الزراعية والذي يحتل السودان المرتبة الثانية من بين الدول الافريقية في زراعته من بين أعلى المحاصيل الزراعة استخداماً (الشليق، 2024، 94)، ورغم افتقار الاقتصاد السوداني إلى البنية الاساسية إلا أنه كان يعتمد اعتماداً كلياً على محصول القطن في تحقيق العائدات من العملة الاجنبية ، وما يفسر تلك الأهمية للقطن في السودان هو تحقيق أنتاج كبير منه وصل بنسبة 30% من الانتاج العالمي من القطن بين عامي (1974–1975) (فقير، 2014، 3–4).

كما يمتلك السودان مساحات شاسعة من الغابات يستخرج منها بعض انواع الاخشاب(الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 88)، وتغطى حوالى 12.7 مليون فدان ، أى حوالى 11.6٪ من مساحة السودان، وأكثر من 60٪ من هذه الثروة فى جنوب البلاد (أدريس، د.ت، 81)، والغابات في السودان تشكل مورداً طبيعياً مهماً وتسهم بحوالي 3% من الناتج المحلي الاجمالي (الشليق،

2024، 94)، كما يشتهر السودان بانتاجه للصمغ العربي (الشليق، 2024، 94؛ فقير، 2014، 3-4)، إذ يتقدم دول العالم في انتاج الصمغ العربي بنسبة 93% من اجمالي الناتج العالمي ، وبذلك تسهم الزراعة بحوالي 54% من الناتج المحلي (الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 88).

يذكر أن النشاط الزراعي في دارفور يعتمد بشكل أساسي على الزرعة المطرية ، وتتم كل العمليات الزراعية بواسطة الأسرة وبالأدوات التقليدية ، وقد ظل النشاط الزراعي في دارفور اقتصاداً معيشياً إلى أن طرأ تغيراً ملحوظاً عليه عندما بدأ الانتاج يتجه نحو التصدير للأسواق المحلية والإقليمية (دهب، 2008، 39-40)، وهو ما جعل انتاج هذه المحاصيل يمتاز بالتذبذب مابين الزيادة والنقصان في اتجاهه وتطوره سواء على نطاق المساحات المزروعة أو الانتاج مما شكل عدم استقرار انتاج المحصول الواحد عبر المواسم المختلفة والتي تتركز في الغالب في مناطق وسط البلاد (الشليق، 2024، 94).

2 - الثروة الحيوانية

يتمتع السودان بثروة حيوانية غنية ، إذ تصدر الدول العربية في هذا القطاع على الرغم من معاناته من قسوة الظروف الطبيعية وحالات الجفاف (الشليق، 2024، 95)، فالسودان يمتلك ثروة حيوانية تضم عشرات الملايين من الماشية كالماعز والاغنام والدواجن ، وهو يأتي بذلك بالمرتبة الثانية على مستوى القارة الافريقية بعد اثيوبيا (الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 88-89)، يذكر أنه في دارفور يتم شراء الإبل والابقار والاغنام من اجل تسمينها لتغطية احتياجات السوق المحلي من اللحوم ومن ثم تصدرير الفائض منها إلى دول الجوار (دهب، 2008، 40)، تأسيساً على ذلك أصبح النشاط الرعوي الحرفة الرئيسة عند بعض المجموعات القبلية في السودان بصورة عامة ودارفور بصورة خاصة كالبقارة والكبابيش والزغاوة (دهب، 2008، 40).

3 – الصناعة

تنعش في السودان صناعات عدة تتمثل في بصناعة الغزل والنسيج والصابون والصناعات التحويلية والبديلة للواردات وصناعة الدقيق وصناعة تكرير البترول وصناعة الأدوية والصناعات الهندسية وكثير من الصناعات الثقيلة ، وتتركز الصناعات بمدينة الخرطوم بسبة 80% ، وتتوزع باقي الصناعات في عموم البلاد ، إلا أنها تعتمد في انتاج هذه المصنوعات على الوسائل التقليدية ، ويتقدم تلك المصنوعات السلع الأستهلاكية التي تنتج بدرجة كبيرة ، وهذا يدل على أن الصناعة السودانية امتازت بطابعها الاستهلاكي التي تبتعد في كثير من الاحيان عن خطط التنمية والتقدم الصناعي (الشليق، 2024، 95-96).

وبالرغم من وفرة الثروات الطبيعية المتنوعة التي أدامتها المساحات الشاسعة للسودان والتي كان بالأمكان جعل انحاء البلد قاعدة صناعية متينة تعزز قدرات الدولة السياسية والاقتصادية

والاجتماعية وتجعل عملية التكامل الاقتصادي ما بين اقاليم الدولة عنصراً مكملاً لعملية البناء الداخلي ، إلا أن القطاع الصناعي بقي متأخراً ومتعثراً مما انعكس سلباً على عملية التنمية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الرغم من ذلك يمتاز السودان بانه أول دولة عربية منتجة للأيثانول الذي يستعمل مذيباً للعديد من الصناعات أهمها : العطور والادوية ومساحيق التجميل (الشليق، 2024، 95-96)، فضلاً عن ذلك وفرت المواد الأولية المنتشرة في السودان صناعات أخرى اشتملت على الصناعات الغذائية والصناعات الكيمياوية والدوائية ، وصناعة الجلود وصناعة الزيوت والصابون وصناعة مواد البناء ، والصناعات الهندسية ، فضلاً عن الصناعات المتعلقة بالطباعة والتغليف وتكرير السكر (الشليق، 2024، 95-96؛ الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 89).

4- التجارة:

كانت السياسة الاقتصادية لدولة السودان عند مطلع ستينات القرن العشرين تؤكد على على أنظمة الاستيراد البديلة وبناء معامل للكبريت والعطور والمنسوجات والبيرة والزجاج ، لكن بفعل الحرب الاهلية المستمرة والتضخم الناتج عن الاقتراض النقدي الداخلي انخفض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى ما دون الصفر ، وفي عام 1964م كان العجز الوطني في ميزان المدفوعات والبالغ (214) مليون دولار في طور التراكم ، وفي السنوات اللاحقة لم تشهد الاوضاع الاقتصادية تحسناً بل ساءت كثيراً بين عامي (1965-1969) ، فاسعار القطن التي كانت تدر على البلد 70% من مداخيله الخارجية تدهورت تحت وطأة المنافسة مع المواد المصنعة المستوردة ، كما وأدت الحرب المتصاعدة في الجنوب إلى تراجع همم الاستثمارات الاجنبية ، وهو ما زاد من الاضطراب والقلق الاقتصادي (كولينز، د.ت، 42-47).

5 – الثروات الطبيعية

تكتنز أرض السودان موارد وثروات طبيعية وفيرة ولاسيما الثروات المعدنية التي تشتمل على الذهب والبترول والحديد والنحاس والكروم والمنغيز والزنك والفضة والنيكل وغاز النترون (الشليق، 2024، 96-97؛ الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 89)، ويمكن لهذه المعادن أن تفي بالاحتياجات المحلية إلا أن استغلالها ضعيف ومحدود لقلة الابحاث الجيولوجية وصعوبة نقلها من مناطق التعدين ، فضلاً عن ضعف الامكانيات اللازمة لستغلال تلك الموارد ، ويعد الذهب المتوفر في مناطق عدة من السودان ولاسيما في جبال البحر الأحمر وجنوب النيل الأزرق وشمال السودان وشمال وجنوب كردفان وجنوب دار فور من اكثر المعادن استغلالاً (الشليق، 2024،

96–97)، فضلاً عن ذلك يشكل النفط أحد ابرز مصادر الطاقة في السودان ، إذ بدأ البحث عنه منذ عام ١٩٥٩م في منطقة البحر الأحمر ، ثم تحول البحث في السبعينيات إلى غرب وجنوب السودان(أدريس، د.ت، 81)، فقد تولت شركة شيفرون الأمريكية عام 1974م عمليات التنقيب عنه ، وكشفت هذه الشركة النفط في السودان بكميات كبيرة عام 1978 في احد الآبار التي توجد شمال مدينة بانتيو في اقليم جنوب السودان (اليز، 1992، 221).

ثانياً: مقومات الحياة الاقتصادية لدولة تشاد

أن المتتبع للأقاليم المناخية والنباتية لتشاد يجد هناك تطابق كبير مع نفس الأقاليم في السودان إلا أن تشاد تعاني من كونها دولة حبيسة لذلك يجب عليها أن تعتمد على موانئ جيرانها في الصادرات والواردات ، لذلك يحتم عليها المحافظة على علاقات جيدة مع الدول المجاورة خشية فرض الحصار الاقتصادي (فقير، 2014، 12)، ففي ظل السيطرة الأستعمارية(عملت فرنسا على ربط الاقتصاد التشادي بنظامها الاقتصادي وفرضت زراعة القطن وربطت تشاد بالفرنك الأفريقي، وخرجت تشاد عند استقلالها 1960م مثقلةً بديون فرنسية) (عبيد، د.ت، 138–139) كان أوجه النشاط الاقتصادي في تشاد يتمثل في الزراعة والرعي والتجارة والحرف اليدوية ، وكان قطاع الاقتصاد التقليدي مسؤولاً عن أكثر من 85% من الانتاج الاجمالي القومي العام بعد عام 1946م، إلا أن هذه النسبة انخفضت مع نهاية عام 1960م واصبح القطاع الاقتصادي التقليدي يسهم بنسبة 60% ، وكان قطاع الثروة الحيوانية يتصدر رأس القائمة بنسبة 40% ، ومساهمة قطاع الثروة الحيوانية هذه يدل على أهمية الانتاج الحيواني في الاقتصاد القومي التشادي بعد الاستقلال (الركابي، د.ت، 55).

وعند بداية استقلال تشاد كانت البلاد تشهد تأخراً كبيراً ، إذ كانت النشاطات السكانية الاقتصادية بدائية لدرجة إن الدولة تعتمد على المعونة الفرنسية لسد عجزها وتموين بعض مشاريعها (شاكر، 1972، 62)، والحياة الاقتصادية كانت تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي : الزراعة وما يرتبط بها من مهنة الرعي ، والصناعات الحرفية ، والتجارة والجباية ، وقد كانت الزراعة بدائية تمارسها مجموعات بدائية تقوم بحراثة الأرض ومن ثم زراعتها بانواع مختلفة من المحاصيل (الغنطوسي، 2025، 91)، وبدائية المهنة هذه كانت بسبب عدم تطور الزراعة وأنها تعرف بعد الاساليب الحديثة فضلاً عن المهن الاخرى التي عرفتها البلاد كتربية الماشية وصيد الأسماك(شاكر، 1972، 62)، اما الصناعة وما يرتبط بها من حرف كصناعة سروج الخيل والأحذية والخيام والمفارش والملابس وغيرها فهي تصنع لسد حاجاتهم (الغنطوسي، 2025، 91).

وتتحكم الظروف المناخية في الزراعة في دولة تشاد بدرجة كبيرة ، إلى جانب ذلك ينظر إليها من الناحية الاجتماعية بنظرة متدنية مقارنةً مع مهنة الرعي ولاسيما في مناطق الشمال التشادي ، فالطبقة النبيلة هي التي تمتهن حرفة الرعي والزراعة تأتي في المرتبة الثانية مثلها مثل غرب السودان التي تعتمد في اقتصادها على حرفة الرعي والزراعة والمنتجات الأخرى (فقير، 2014، 15)، واذا كانت المنطقة الشمالية صحراوية لا يوجد فيها سوى زراعة النخيل في بعض واحاتها إلا أن يمكن زراعة بعض اقسامها بالاعتماد على الآبار ، وزراعة الحنطة هي التي تناسبها ، ومع فقر هذه المنطقة فإن فيها ثروة حيوانية ضخمة ، إذ تربي القبائل الرحل التي تعيش في الشمال الاغنام ذات الصوف الطويل والأبل ذات الوبر الطويل ، أما المنطقة الجنوبية فهي المنطقة الزراعية نظراً لكثرة تساقط الامطار الصيفية فيها والتي تكفي لقيام بعض انواع الزراعات (شاكر، 1972، 62-63).

وقد ألقت الظروف في تشاد بسلبياتها على الحياة الاقتصادية ، إذ عانت البلاد بعد استلام حسين حبري للسلطة من الضعف الاقتصادي بسبب الحروب وانعدام الأمن وما صاحب ذلك من نقص في المواد الغذائية نتيجة الجفاف بسبب قلة سقوط الامطار فضلاً عن ذلك أن البلاد لم تشهد نهضة اقتصادية بسبب الحرب الاهلية الطويلة ، إذ كان الفلاحون في الجنوب كانوا يزرعون محاصيل الغذاء لسد احتياجات عوائلهم فقط ، كون أن الحرب قد حدت من استثماراتهم بالحاصيل ، ففي عام 1983م كان القطاع الزراعي يسهم بنسبة 43% من الدخل القومي للبلاد البالغ (223) مليار (فرنك أفريقي)(الفرنك الأفريقي: عملة أُسست قبل الحرب العالمية الثانية، تضم الدول الأفريقية التابعة لفرنسا، أعلن عن سعر صرفها رسمياً 1945م، وتحول نظام صرفها إلى اليورو عام 1999م) (خما، 2019، 52-53) ، أما قطاع الخدمات وما يرتبط بها من تجارة ومواصلات واتصالات لاسلكية تساهم بنسبة 41% ، وكان دخل الفرد يعادل (121) دولار ، أما التجارة الخارجية فقد تميز ميزانها بالعجز بلغ قيمته (16) مليار فرنك أفريقي (الغنطوسي، 2025، 91-92).

وقد انعكست حالة الضعف الاقتصادي في تشاد على عامة السكان ، إذ تذكر التقارير من مدينة (دويا) التشادية أن عدد الاطفال الذين توفوا بسبب الجوع وسوء التغذية في تلك المدينة بلغ (200) طفل ، واضطر السكان إلى أكل أوراق الشجر لسد جوعهم ، وهاجر العديد منهم تشاد بحثاً عن المياه والطعام ، أما محصول الحبوب فلم يتجاوز (315) الف طن ، في حين أن حاجة تشاد منه تصل إلى (654) ألف طن لسد حاجة الشعب ، الأمر الذي اجبر الرئيس حسين حبري إلى طلب مساعدات دولية بسبب المجاعة ، ففي عام 1982م نشرت الأمم المتحدة تقريراً عن سوء الاوضاع في تشاد مع انتشار الامراض بين السكان بسبب الحرب وسوء التغذية لدى الاطفال ،

وقد اضافت منظمة الاغذية والزراعة اسم تشاد إلى قائمة الدول الافريقية المهددة بخطر المجاعة ، إذ وصل العجز في المواد الغذائية إلى (325) الف طن وتضاعفت أسعار المواد الاساسية إلى ستة اضعاف (الغنطوسي، 2025، 92-93).

يذكر أن الرئيس حسين حبري حاول معالجة الوضع الاقتصادي وبناء اقتصادي متكامل يقضي على حالة الفقر ويوفر الامن والاستقرار عن طريق الاعتماد على مبدأ تخطيط الاقتصاد الوطني مع طلب المساعدة الدولية لتمويل خططه الاقتصادية، وكان قد وضع أول خطة طواري اقتصادية خلال المدة (1983-1985م) وهدفت إلى إعادة تأهيل وبناء الاقتصاد الوطني وبلغت قيمتها (225) مليار فرنك أفريقي، وساهمت الدول المجتمعة في مؤتمر جنيف الأول في سويسرا بمبلغ(153) مليار فرنك أفريقي(الغنطوسي، 2025، 93)، وقد أرتكزت مقومات الحياة الاقتصادية في تشاد على الأنشطة الآتي:

1 – الزراعة

يقوم الاقتصاد في تشاد على الزراعة رغم إنها تقع في حزام الجفاف (الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 105)، يعد القطاع الزراعي القطاع الرئيسي في تشاد ، إذ تسهم الزراعة بحوالي 39.8% من اجمالي الناتج المحلي ، وتستقطب 76.1% من اجمالي السكان من ذوي النشاط الاقتصادي ، كما تشغل الزراعة حوالي 2.8% من اجمالي المساحة الكلية ، ويعد انتاج المحاصيل الغذائية من أهم عناصر الاقتصاد ، فمن مظاهر قوة الدولة قدرتها على تلبية احتياجاتها الغذائية ، لذلك معظم المحاصيل الزراعية التي تعتمد عليها تشاد هي محاصيل غذائية ، وتتنوع المحاصيل الزراعية في تشاد ، إذ يأتي في مقدمتها (القطن ، الحبوب الغذائية ، وقصب السكر) (صالح، 2003، 89).

وتعتمد تشاد في انتاجها الزراعي على زراعة القطن بنوعيه متوسط وطويل التيلة(الركابي، د.ت، 55-56)، ويمثل القطن نصف صادرات دولة تشاد ، وهي من اكبر الدول الافريقية المنتجة له(الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 105)، ويعتبر الموسم الرئيس الموجود في البلاد ، ويجنى كميات كبيرة منه بحوالي (80) ألف طن وهو يقارب الانتاج السوداني في محصول القطن(شاكر، 1972، 63)، وبالرغم من اقامة العديد من المشاريع لمحاولة تنمية انتاج تشاط من القطن إلا أن تلك المحاولات لم تؤدي إلى زيادة محصول القطن بسبب نوبات الجفاف المتوالية من جهة ولعدم خبرة الفلاحين من الناحية الفنية من جهة أخرى ، ومهما يكن من أمر فأن القطن يسهم بنسبة 80% من صادرات تشاد ، وبذلك يسهم ب32% من الانتاج القومي (الركابي، د.ت، 55-56)، إلا ان معظم انتاجه يصدر إلى الخارج لعدم توفر صناعات له في تشاد ، وكانت فرنسا هي البلد

الذي يستورد هذا الصنف دون غيرها ، ويليه زراعة الرز وهو المحصول الغذائي الأساسي ، وتزرع انواع عديدة منه ، ولا يصدر شيء منه إذ يستهلك محلياً (شاكر، 1972، 63).

وإلى جانب زراعة القطن توجد محاصيل زراعية مهمة أخرى كالذرة والرز والقمح والتمور والفول السوداني لكن بكميات ضئيلة ، ومنتجات أخرى لكن قليلة الاهمية كالموز وجوز الهند والكاكو(الركابي، د.ت، 55-56؛ شاكر، 1972، 63).

يذكر أن انكماش المحاصيل الزراعية خلال سبعينيات القرن العشرين ساعد على انتشار المجاعة بسبب القحط الذي اصاب البلاد حينئذ، إذ أُقحم النظام الزراعي الجديد الفلاح التشادي بدائرة الاقتصاد الرأسمالية دون أن يحميه بأي ضمانات، إذ تسبب ربط مصيره بتذبذب الاسعار العالية للقطن وأدخل عليه نظام الأجور في الحقول والمصالح(الركابي، د.ت، 56).

2 - الثروة الحيوانية

يمثل الرعي والثروة الحيوانية المصدر الثاني في الاهمية في الاقتصاد التشاد (الركابي، د.ت، 56)، إذ تؤدي الثروة الحيوانية دوراً مهماً في الاقتصاد التشادي ، وتسهم بحوالي 13% من الناتج المحلي الأجمالي ، ويعمل بهذا القطاع حوالي 40% من إجمالي القوى العاملة (صالح، 2003، 92)، وكان تركيز معظم المراعي في المناطق الشمالية له أثر على امكانية استغلالها بالقدر المناسب بسبب تضاءل دعم الحكومة التشادية في تنمية هذه المناطق سبب الإضطرابات السياسية والعسكرية التي تسود الإقليم (الركابي، د.ت، 56)، فضلاً عن ذلك تكثر تربية المواشي في المناطق الجنوبية من تشاد حيث المراعي الطويلة المتوفرة والتي تناسب تربية الماشية ولا سيما الابقار (شاكر، 1972، 63).

يذكر أنه في كل منطقة من مناطق تشاد الرعوية تختلف القيمة الغذائية للموارد الرعوية بين المراعي الفقيرة والمتوسطة والجيدة ، لذلك يتنقل الرعاة من مكان إلى أخر تبعاً لتوفر المياه والعشب ، وتشتمل الثروة الحيوانية على أربعة اصناف رئيسية هي (الابقار والماعز والاغنام والأبل) ، وبالرغم من أن الثروة الحيوانية في تشاد تمثل احدى دعامات الاقتصاد في تلبيتها لحاجة الاستهلاك المحلي وتصدر الفائض إلا ان ذلك لا يكون بصفة دائمة ، إذ تعتمد الثروة الحيوانية على المراعي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدلات سقوط الامطار والتي تتذبذب بين عام وآخر (صالح، 2003، 99).

وإلى جانب الرعي تمثل الثروة السمكية الحرفة الثالثة (الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 105)، إذ توجد هناك الثروة السمكية حيث الصيد الوفير في بحيرة تشاد والانهار المتجهة إليها (شاكر، 1972، 63)، وتوفر بحيرة تشاد مصائد للسمك بمعدل (100) الف طن سنوياً (الركابي، د.ت، 56).

3 – الثروات الطبيعية

تشير العديد من الدراسات إلى أن جوف الاراضي التشادية يحتوي إلى العديد من المعادن واهمها اليورانيوم والنحاس والحديد والبترول والذهب والنطرون والقصدير (صالح، 2003، 100–101؛ الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، 105)، إلا أن التعدين لا يؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد التشادي ، إذ لا يسهم قطاع التعدين سوى بنسبة 3% من اجمالي الناتج المحلي (صالح، 2003، 100–101).

وبما أن الطاقة تعد من أهم مقومات التقدم الاقتصادي للدولة ، لأنها القوة المحورية للدولة سواء في السلم أو الحرب ، لذلك مثل اكتشاف النفط مصدراً أساسياً للطاقة في تشاد(صالح، 2003، 102–103)، وبما أن تشاد تعد من الدول حديثة العهد بالدخول إلى ميدان الصناعات النفطية بشكلها الاستكشافي والأستخراجي والأنتاجي فأن اكتشاف النفط فيها باحتياطات كبيرة يسهم في تسارع شركات النفطية العالمية للاستثمار فيها ، وقد ثبت وجود النفط بكميات تجارية في تشاد عام 1974م في منطقة رقرق بمحافظة (كانم) شمال غرب البلاد ، وكذلك في منطقة دوبا غرب البلاد (عويد، 2009، 87)، وتتركز حقول النفط (اكتُشف النفط بكميات كبيرة منذ سبعينيات القرن العشرين لكن استخراجه لم يتم إلا عام 2003م بإنتاج 150 ألف برميل يومياً، ثم ارتفع إلى 250 ألف برميل عام 2007م ليشكل 70% من صادرات تشاد) (عويد، 2009، 87) التشادية في المناطق التالية(صالح، 2003، 102–103):

أ – اقليم بورقو – ايندي تبستي : وتم الكشف عنها وحفر الآبار فيها من قبل الشركات الفرنسية .

ب – إقليم كانم : ينتشر في هذا الإقليم عدد من الآبار التي حفرت من قبل شركة (كنوكو) الأمريكية ، واهم آباره (بئر سيد يجي) في شمال محافظة كانم .

ج – الاقليم الجنوبي: يوجد في مدينة دوبا ، وقدرت احياطات النفط فيه بحوالي 650 مليون برميل .

4 – الصناعة

توراث المجتمع التشادي منذ زمن بعيد صناعات تقليدية تمثلت في الحياكة والحرير والخشب والطوب وغيرها ، وقد أدت هذه الصناعات دوراً مهماً في حياة التشاديين لأنها كانت بداية لأنشاء صناعات أكبر ، إلا أن الاحتلال حرص على الوقوف أمامها لتظل البلاد مصدراً للمواد الخام وسوقاً لمنتجاتها ، لذلك بقيت الصناعات التشادية في مستويات متدنية (صالح، 2003، 108)، ولاسيما الصناعات النسيجية بسبب وقوف فرنسا ضد إل محاولات تطور هذه الصناعة ، ليس هذا فحسب بل أخذت تحتكر استيراد القطن لمعاملها فقط (شاكر، 1972، 63).

ومهما يكن من أمر فقد تميز هيكل الصناعات التحويلية في تشاد بسيادة الصناعات الاستهلاكية ، وتمثلت الرئيسية منها في حلج الاقطان الذي يسهم في مردود صعناعي كبير ، وإلى جانب ذلك توجد في البلاد معمل لتكرير السكر المستورد من الكونغو والسكر المحلي ، كما توجد مصانع للمنسوجات وأخرى لتعليب الاسماك ولحفظ اللحوم ومطاحن للغلال ومضارب اللأرز ، وعلى الرغم من وجود تلك المصانع التي تم أنشائها عن طريق البنوك الاجنبية والمشاركة الحكومية إلا إن التصنيع ما زال في مراحل متدنية نظراً لمشاكل تتعلق بارتباط رأس المال الأجنبي بالسيطرة السياسية ولتفضيل التشاديين التجارة على الصناعة لأن التجارة تحتاج رأس مال أقل وتعطي عائداً أسرع، وتشير الدراسات إلى أن الصناعة التشادية بمستوياتها المتدنية لا تسهم إلا بنسبة 15% من الناتج المحلي الاجمالي، وتعكس هذه النسبة مدى ضعف الأداء الاقتصادي في الصناعات التحويلية(صالح، 2003، 108).

5 – التجارة الخارجية

تساهم التجارة الخارجية بعدها من الفعاليات الاقتصادية المهمة في عملية بناء قوة الدولة بشكل كبير ، إلا أن الميزان التجاري التشادي يعاني من عجز مزمن ، وهو ما يؤكده مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يشير ارتباط الاقتصاد التشادي بالدول الأخرى (صالح، 2003، 116–118)، وما يؤكد ذلك أن الاستقلال التشادي ظل معتمداً على السلطة الاستعمارية بسبب منطقة الفرنك التي أوجدها الفرنسيين الذين ربطوا تشاد مباشرة بالفرنك الفرنسي وما يترتب على ذلك من تذبذبات في القيمة النقدية للعملة في السوق العالمية (الركابي، د.ت، 58).

ويمكن تلمس ذلك في التجارة الخارجية ، فقد ظلت فرنسا تمارس دور المشتري للمحاصيل التشادية ولاسيما القطن ، ففي احصائية تعود لعام 1967م فقد استحوذت فرنسا على نسبة 42% من اجمالي صادرات تشاد التي تشتمل على القطن والماشية واللحوم والاسماك ، في حين بلغت نسبة واردات تشاد من فرنسا ب33% من اجمالي وارداتها الخارجية(الركابي، د.ت، 59)، ويتركب الهيكل السلعي للواردات التشادية يتركب من السلع المصنعة ومستلزمات الانتاج بنسبة 74.8% ، بينما تمثل المواد الغذائية نسبة 19.1% ، أما الهيكل السلعي للصادرات فيتركب من المواد الخام ونصف مصنعة كالحيوانات الحية ، اللحوم ، الزيوت ، الجلود ، المنسوجات ، كما يتسم هذا الهيكل بتركيز مكثف للصادر الأول وهو المنسوجات التي تستأثر بحوالي 76.4% من اجمالي الصادرات ، مما يمثل نقطة ضعف تخضع اقتصاد الدولة لتقلبات الاسعار نظراً لطبيعة الصادرات الخام (صالح، 2003، 116–118).

وقد نجحت السياسات الفرنسية نتيجة لقوة المؤسسات والشركات الاحتكارية الفرنسية التي كانت تعمل دون رقابة ودون إي قيود ولاسيما شركات الاقطان وشركات تجارة اللحوم في زيادة ارباح هذه الشركات على حساب تشاد التي لم تحقق أي استفادة من عوائد تصدير هاتين السلعتين (الركابي، د.ت، 59).

وتعبر تشاد بذلك عن واقع بقية الدول الافريقية التي تعتمد في تعاملها مع العالم الخارجي على تسيد محصول واحد أو محصولين على أعلى تقدير في تركيب صادراتها ويتمثل ذلك بمحصول القطن ، كما أن وارداتها تتركب في الغالب من السلع الصناعية ومستلزمات انتاجية يقوم عليها معظم النشاط الاقتصادي الداخلي وسلع استهلاكية يشكل الغذاء فيها نسبة عالية ، وهذا الأمر يعكس ضعف الهياكل الانتاجية بهذه الدول بوصفها هياكل موروثة من العهد الاستعماري لم تغير التطورات الطفيفة التي حدثت بها جوهر العملية الانتاجية سواء كانت زراعية او صناعية (صالح، 2003، 118).

يذكر ان الميزان التجاري التشادي بلغ عجزاً عام 1961م قدره (6,409) مليون فرنك أفريقي ، ومثل هذا نقصاً في العجز التجاري عن العام الذي سبقه بملغ (.,712) وبنسبة 9.7% ، وتجدر الإشارة إلى أن عام 1960م شهد انخفاضاً في صادرات القطن التشادي بسبب انحسار الضغط الذي كانت شركات الاقطان الفرنسية تمارسه على المزارعيين التشاديين ، وقد ساهم اختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري بالعجز المتصاعد ، الأمر الذي أدخل تشاد إلى دائرة اللجوء إلى المعونات والمساعدات والقروض الاجنبية بشكل أكبر (الركابي، د.ت، 61).

وعندما تولى الرئيس مالوم السلطة في تشاد سعى لنهضة اقتصاد البلاد عن طريق اتباع نهضة اقتصادية ليبرالية لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ، وعندما شرع بتنفيد هذه النهضة بدءأ بفرض سياسة التقشف على المسؤولين التشاديين وذلك بعد اعلان عجز الميزانية التشادية والذي بلغ أكثر (36) مليون فرنك فرنسي ، كما اتخذت الحكومة اجراءات أخرى تحد من مرتبات الوزراء ومراتب رئيس الدولة ، كما بدأت الحكومة بجباية الضرائب لتمويل الخزينة العامة ، وأعلن المجلس العسكري أن التقشف سيكون بمثابة شر لا بد منه ، واتخذ حياله بعض الاجراءات الدقيقة لصالح الفئات المحروم مثل: رفع الضرائب بشكل مؤقت على الماشية ، والفحم وخشب التدفئة ، وإلغاء رسوم دخول المستشفيات والمستوصفات الطبية ، وتثبيت أسعار المنتجات والسلع الضرورية ، كما اعلن الرئيس مالوم انه سيعيد النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية المعقودة مع الدول الاجنبية (الركابي، د.ت، 194-195).

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية بين السودان وتشاد 1960-1985م

تذكر الدراسات أن النشاط الاقتصادي الممارس في دارفور والقائم على مهنتي الرعي والزراعة التقليديتين والصناعات البسيطة ، هي نفسها الانشطة الاقتصادية الممارسة في الدولة التشادية (دهب، 2008، 90)، اما بخصوص النشاط التجاري فقد شهدت بدايات سبعينات القرن الماضي محاولات جادة لإعادة تنظيم حركة التبادل التجاري بين البلدين التي تضررت بفعل الاضطرابات الأمنية في دولة تشاد التي أثرت سلباً على الدولتين ، ففي اعقاب زيارة الرئيس التشادي (فرانسوا تومبالباي) إلى العاصمة السودانية الخرطوم في شباط 1972م ولقائه آنذاك مع الرئيس السوداني (جعفر النميري) ، وتم الاتفاق (أول اتفاق اقتصادي بين السودان وتشاد عُقد بداية عام 1972م وسُمي «اتفاقية الاقتصاد الحدودي المشترك»، عُقد في مدينة الجنينة برئاسة وزيري التجارة السوداني والتشادي) (Beshir, 1975, p. 77) بتشكيل لجنة اقتصادية سودانية تشادية مشتركة أوكلت إليها مهمة دراسة انشاء طرق تجارية رسمية مؤمنة بين الجنينة السودانية إلى أبتشي ومن ثم وداي التشادية ، كان الهدف منها الحد من التهريب ودعم التجارة المشروعة التي تمر آنذاك على نقاط التبادل الحدودي بين البلدين (Beshir, 1975, p. 77).

وفي السياق ذاته عدت مدينة دارفور السودانية منطقة تماس اقتصادية بين شرق تشاد وغرب السودان ولاسيما بين عامي (1972–1975م)، ونظراً لظروف والأمنية والصراع السياسي والتهديد من قبل حركات التمرد التشادية في الداخل والخارج فقد اتخذت تشاد بعض الإجراءات الاقتصادية كغلق المعابر التجارية بين الدولتين بحجة حماية السيادة الوطنية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض التبادل التجاري بين البلدين ، وأسفر هذا الجراء عن ظهرت تجارة غير شرعية عن طريق منظمات قبلية حدودية لتهريب البضائع بين البلدين مستغلة ضعف الرقابة على الحدود(Beshir, 1975, p. 230).

ومع تحسن الاوضاع الأمنية بشكل نسبي عام 1973 في دولتي السودان وتشاد على حد سوى شجع السودان التجار المحليين في إقليم دارفور على تصدير سلعهم عبر المنافذ الرسمية نحو تشاد ولاسيما الحبوب والزيوت والماشية ، أضف إلى ذلك قامت وزارة التجارة السودانية آنذاك بفتح مكتب دائم في مدينة الجنينة لمتابعة الحركة التجارية مع تشاد ، بينما افتتحت انجامينا مكتب تجاري خاص لها في مدينة أبتشي التشادية لمتابعة التبادل التجاري بين البلدين، غير أن حجم التبادل التجاري شهد انخفاضاً بين عامي (1974–1975) بسبب المشاكل الحدودية ووجود الفصائل المسلحة المدعومة من ليبيا في دارفور مما أثر على عمل التبادل والتجارة بين السودان وتشاد (Millard et al., 1994, pp. 122–123).

مهما يكن من أمر فأن حالة دولة تشاد الحبيسة تخلق نمط الدولة الضعيفة والفقيرة والبدائية من الناحية الاقتصادية ، وإنها تعتمد في مواردها على المساعدات الدولية ، ولما كان اعتمادها الغذائي يقع على السودان ولاسيما في استيراد الدخن والذرة اللذان يعدان الغذاء الرئيسي لتشاد أسوة بإقليم دارفور السوداني ، وكذلك تداخل مساراتها الرعوية داخل الاراضي السودانية هذا يعني عجز فصل الواقع الاقتصادي التشادي عن الواقع الاقتصادي والأمني السوداني بصورة شاملة ولاسيما الواقع الدارفوري بحكم اتساق وحدة القبائل الدافورية والتشادية ومركزية اتخاذ القرار ، لذلك يلزم القول أن الواقع الأمني الدارفوري يوثر بصورة مباشرة وقوية على تشاد (دهب، 2008، 118).

يذكر أن السودان اجتهدت في دعم تشاد عند تولي حسين حبري الحكم في تشاد عام 1982م، فلكون أن تشاد دولة مغلقة فقد قام السودان بتقديم تسهيلات اقتصادية ولاسيما في مجال النقل ، وكان اهمها تطوير خدمات الخطوط الجوية السودانية لتشاد من مجرد وكيل إلى إدارة تتبع لمدير الخطوط الجوية السودانية ، فضلاً عن ذلك فقد افتتح مكتب للخطوط التشادية في مدينة الجنينة السودانية (عبيد، د.ت، 171).

ما يجدر ذكره إن العلاقات الاقتصادية بين دولتي السودان وتشاد كانت ضعيفة جداً خلال تلك المدة ، إذ حالت الكثير من العوامل والأسباب دون تطويرها وتنميتها ولاسيما انعدام الاستقرار

السياسي في البلدين وما رافق ذلك من تدهور للاوضاع الأمنية في البلدين نتيجة للحروب الداخلية الطويلة والتي استنزفت الكثير من موارد الدولة والتي أثرت بدورها على تنشيط الحركة الاقتصادية بينهما ، كما أن استقلال البلدين في مطلع الستينات جعل المقومات الاقتصادية للبلدين في طور البناء التي لم تصل لمستوى علاقات اقتصادية مزدهرة بينهما .

الخاتمة

1. يتشابه الاقتصادان السوداني والتشادي في اعتمادهما على الزراعة والرعي وضعف القطاع الصناعي .
2. يمتلك السودان إمكانيات اقتصادية أكبر مقارنة بتشاد، لكنه لم يستثمرها بشكل كافٍ بسبب الحروب وضعف الإدارة .
3. تعاني تشاد من هشاشة اقتصادية شديدة نتيجة كونها دولة حبيسة واعتمادها على الخارج .
4. أدى الاستعمار والتبعية الاقتصادية إلى إضعاف البنية الإنتاجية في كلا البلدين .
5. لعبت الظروف المناخية (الجفاف والتصحر) دوراً سلبياً في تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني .
6. تأثرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعدم الاستقرار السياسي والأمني في كلا الطرفين .
7. أسهمت الحدود المفتوحة والتداخل السكاني في استمرار التبادل التجاري غير الرسمي .
8. شكل إقليم دارفور نقطة محورية في العلاقات الاقتصادية بين السودان وتشاد .
9. أدت إغلاقات الحدود والنزاعات إلى تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين .
10. بقيت العلاقات الاقتصادية ضعيفة ولم ترتقِ إلى مستوى التكامل بسبب التحديات الداخلية والخارجية.

المصادر

1. أحمد، مهند فاروق محمد. (2021م). العلاقات السياسية بين السودان وتشاد في الفترة من 1969 إلى 1985م. المجلة العلمية لمعهد الدراسات السودانية والدولية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، العدد الأول، حزيران.
2. أدريس، أمير شعيب. (د.ت). العوامل المؤثرة على علاقات الجوار بين الدول الأفريقية — العلاقات السودانية التشادية كدراسة تطبيقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
3. أغا، حسن صبحي. (1965م). التنافس الاستعماري في أفريقيا. دار المعارف، القاهرة.
4. حماد، مجدي. (1977م). محددات الصراع الدولي في القارة الأفريقية. مجلة السياسة الدولية، العدد 50، تشرين الأول.
5. خما، عبدالرحمن. (2019م). أثر تداول عملة (فرنك سيفا) على اقتصاديات دول غرب أفريقيا. مجلة قراءات أفريقية، العدد 42، أكتوبر.
6. دهب، رهام حسين سلمان. (2008م). أثر الصراع في دارفور على استقرار دول الجوار — دراسة حالة تشاد. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
7. الركابي، إياد عبدالرحمن شيحان. (2018م). التطورات السياسية في تشاد 1960–1988م. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة.
8. سلمان، محمد عبدالستار محمد. (2012م). العلاقات التشادية السودانية منذ عام 1990. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
9. شاكر، محمود. (1972م). مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا — تشاد. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.
10. الشليق، وليد خالد حسن علوان. (2024م). العلاقات السودانية الإثيوبية 1989–2005م. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة سامراء.
11. صالح، مها محمود. (2003م). تشاد — دراسة في الجغرافية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

12. عبدالسلام، الفاتح عبدالله. (1997م). العلاقات السودانية التشادية. مجلة السياسة الدولية، العدد 108، نيسان.
13. عبدالعال، أحمد محمد أحمد. (1995م). الأخطار البيئية والتحركات السكانية في السودان. المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة المنيا.
14. عبدالله، أمين محمود. (1976م). في أصول الجغرافيا السياسية. مكتبة النهضة، القاهرة.
15. عبيد، كمال محمد. (د.ت). (مصدر غير مُعرَّف صريحاً في الهوامش — يُرجَّح أنه دراسة عن تشاد).
16. عويد، بشار محمد. (2009م). الموقع الجغرافي الحبيس لدولة تشاد — دراسة في الجغرافية السياسية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
17. الغنطوسي، رفل عمر صبار حمد. (2025م). حسين حبري ودوره العسكري والسياسي في تشاد 1942–2021م. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة العراقية.
18. فقير، سعاد محمد أحمد. (2014م). الصراعات الحدودية السودانية التشادية (1960–1990م). رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
19. كولينز، كارول. (د.ت). التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان (ترجمة: حازم صاغية). دار ابن خلدون، بيروت.
20. الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام — جمهورية مصر العربية. (1993م). أفريقيا في سطور. مطابع الهيئة العامة للاستعلامات.
21. اليل، ابيل. (1992م). جنوب السودان — التمادي في نقض المواثيق والعهود (ترجمة: بشير محمد سعيد). شركة مدلايت المحدودة، لندن.

References

1. Beshir, Mohammed Omer. (1975). The Southern Sudan: From Conflict to Peace. The Khartoum Bookshop, Khartoum.
2. J.A., ed. (1982). Libya Since Independence: Economic and Political Development. Croom Helm, Beckenham.
3. Millard, J., Barr, and Roberto Collins. (1994). Requiem for the Sudan. Westview Press, Boulder.
4. Ahmed, Muhannad Farouk Mohammed. (2021). *Political relations between Sudan and Chad from 1969 to 1985*. Scientific Journal of the Institute of Sudanese and International Studies, Al-Zaeem Al-Azhari University, Khartoum, Issue 1, June.
5. Idris, Amir Shuaib. (n.d.). *Factors affecting neighborly relations between African states: Sudanese–Chadian relations as an applied case study*. Unpublished doctoral dissertation, Faculty of Graduate Studies, Al-Neelain University.
6. Agha, Hassan Subhi. (1965). *Colonial competition in Africa*. Dar Al-Ma'arif, Cairo.
7. Hammad, Magdy. (1977). *Determinants of international conflict in the African continent*. Journal of International Politics, Issue 50, October.
8. Khama, Abdulrahman. (2019). *The impact of the circulation of the CFA franc on the economies of West African countries*. African Readings Journal, Issue 42, October.
9. Dahab, Reham Hussein Salman. (2008). *The impact of the Darfur conflict on the stability of neighboring countries: Chad as a case study*. Unpublished master's thesis, Faculty of Graduate Studies, Al-Neelain University.
10. Al-Rikabi, Iyad Abdulrahman Shihan. (2018). *Political developments in Chad, 1960–1988*. Unpublished doctoral dissertation, College of Arts, University of Basra.
11. Salman, Mohammed Abdul Sattar Mohammed. (2012). *Chadian–Sudanese relations since 1990*. Unpublished master's thesis, Institute of African Research and Studies, Cairo University.
12. Shaker, Mahmoud. (1972). *Homelands of Islamic peoples in Africa: Chad*. Al-Risala Foundation for Printing and Publishing.

13. Al-Shaleq, Walid Khalid Hassan Alwan. (2024). *Sudanese–Ethiopian relations, 1989–2005*. Unpublished doctoral dissertation, College of Education, University of Samarra.
14. Saleh, Maha Mahmoud. (2003). *Chad: A study in political geography*. Unpublished master's thesis, Institute of African Research and Studies, Cairo University.
15. Abdulsalam, Al-Fateh Abdullah. (1997). *Sudanese–Chadian relations*. Journal of International Politics, Issue 108, April.
16. Abdulal, Ahmed Mohammed Ahmed. (1995). *Environmental risks and population movements in Sudan*. Scientific Journal of the Faculty of Arts, Minya University.
17. Abdullah, Amin Mahmoud. (1976). *Foundations of political geography*. Al-Nahda Library, Cairo.
18. Ubaid, Kamal Mohammed. (n.d.). *[Unidentified source—likely a study on Chad]*.
19. Owaid, Bashar Mohammed. (2009). *The landlocked geographical position of Chad: A study in political geography*. Unpublished doctoral dissertation, College of Arts, University of Baghdad.
20. Al-Ghantousi, Rafl Omar Sabbar Hamad. (2025). *Hissène Habré and his military and political role in Chad, 1942–2021*. Unpublished master's thesis, College of Education, Iraqi University.
21. Faqir, Souad Mohammed Ahmed. (2014). *Sudanese–Chadian border conflicts (1960–1990)*. Unpublished master's thesis, Institute of African Research and Studies, Cairo University.
22. Collins, Carol. (n.d.). *Economic development and political conflict in Sudan* (Trans. Hazem Saghieh). Dar Ibn Khaldun, Beirut.
23. State Information Service, Ministry of Information, Arab Republic of Egypt. (1993). *Africa in brief*. State Information Service Press.
24. Alier, Abel. (1992). *Southern Sudan: Too many agreements dishonoured* (Trans. Bashir Mohammed Saeed). Midlight Company Ltd., London.